

بداية النهاية للأزمة الكبيرة

-1-

قد تكون الاحتجاجات الشعبية العارمة التي تشهدها الساحة العراقية اليوم هي الأهم والأخطر من كل ما شهدته من احتجاجات لبحاظ أمرين : الأول : امتداد المشاركة فيها إلى عموم الشرائح الاجتماعية العراقية، ضمن إطار النسيج العراقي الوطني، البعيد عن الطائفية والفئوية والقومية والعشائرية وسائر العنواين الفرعية . الثاني : اتسامها بالأنفس الطويل الذي لا يكمل ولا يمل من الاصرار على المضي قدماً فيها حتى تحقيق المطالب المشروعة التي ينادي بها المحتجون . وهذا ما أفرز سؤالاً مهماً للغاية يقول : الى متى سنستمر هذه الاحتجاجات ؟ وكيف سنتتهي ؟

-2-

واستبطلت خطبة الجمعة في 2019/11/22 الجواب على هذا السؤال من دون أن نُقرّه له عنواناً خاصاً . ان العندين بالشان العراقي في الداخل والخارج يترقبون خطاب المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف والذي يتكلمه ممثلها في كربلاء في خطبة الجمعة الثانية ، وهو في الغالب يضع النقاط على الحروف بشأن أهم المسائل والمشاكل الراهنة .

وحين تأتي المساندة من قبل المرجعية للاحتجاجات السلمية اسبوعاً بعد اسبوع، تعني اعطاء الضوء الاخضر للاستمرار بالاحتجاجات الى حين تحقيق المطالب المشروعة التي ينادي بها المحتجون .

وامهما :

الاسراع في ايجاد قانون الانتخابات، وقد ارادته المرجعية العليا ان يكون منصفاً . وقانون الانتخابات المرسل الى مجلس النواب لم يَحْضُرْ مِنَ الانحياز للكتل السياسية الكبرى .!!

ومن هنا فهو لم يكن مورداً لقبول المحتجين وهكذا يتضح انه بحاجة الى تعديل معين يوصله الى مرحلة القبول عند المحتجين، بازالة مجاه، فيه من انحيازات لصالح الطبقة السياسية . ثم ان المطلوب الاسراع في ايجاد قانون المفوضية العليا للانتخابات والذي يجب ان يجعلها مستقلة تماماً عن التأثير برغبات الكتل السياسية . ويفهم من خطاب المرجعية ان الاسراع في اصدار هذين القانونين -بالاوصاف المحددة - هو مفتاح الحل بمعنى ان اصدار هذين القانونين سيعطي الدليل العملي على ان الاستجابة لمطالب المحتجين قد تمت ، وما عليهم الا التهيؤ للانتخابات نيابية جديدة تُوصَل الى مجلس جديد للنواب يتخضع عناصر شابة بعيدة عن الخلفيات العمودية والحسابات المكونة . ويعتقد ان هذا مثل المجلس لن يمنح الثقة الا لمن كان بعيداً عن التلوث بالفساد فضلاً عن كونه من المهنيين الكفوفين المخلصين . وهكذا يتم التخلص من فرضتهم الحاصصات والصفقات المشبوهة ممن لم يكونوا جديريين بالمناصب التي احتلوها ...



حسين الصدر

Husseinsadr2011@yahoo.com

حلبة وساحة التحرير

ساحة السيد، في ثلاثة ملفات . دم ومال و مستقبل .

كلتا الحكومتان ارتكبا استخدام الغاز ضد ابناء شعبهما، حلبة وساحة التحرير مع باقي امكان التظاهر، وتذكروا ان علي حسن المجيد صار اسمه بعد حلبة علي كيميائي لكن قبل كل شيء، فالتاريخ يسجل، لم يجرح في المظاهرات مسؤول و لا ابن مسؤول، ولم يقتل مسؤول و لا ابنه جراء اطلاق النار من الطرف الذي يعرفه نجاح الشمري. غريب ان المظاهرين و اهالي القتلى و بعض المجتمع الدولي هم من يرددون بوضوح طلب محاكمة القتلة، فيما يجري تسليح او تجاوز الدم عند من قتل ومن يعرف القاتل. لا ادري، انذهب لوم التاريخ؟

ام فواجب من يريد سحب التاس للمواجهة؟ ان لنا التاريخ، فليس امامنا الا القول: لولا وجود صدام حسين في السلطة سابقاً لما صرنا الى ما نحن فيه، وان نرد المواجهة، فنحن مهددون بالقتل والوعق والخطف. غريب ايضا انه و كلما انتظر الناس خطبة الجمعة، تزيد قوة الطرف الثالث باطلاق الغاز، الذي بات يسيل دموع ذوى ضحاياها .

يوم المعارضة، كانت الاصوات تدين صدام لاستخدامه الغاز، ولم يبق حزب عراقي لم يدل برأيه بشأن ضرورة وجود محاكمة النظام -السلطة- الحكومة، على هذا النحو، ليس فقط لاستخدام الغاز، بل لان الغاز قتل و اعاق اناسا الا كان العدد، وبتالي فان الشعب الذي تقتل منه حكومته ومهما كان عدد العراقي فلا مجال للمعاملة على الدم. ساحة السيد، ثلاث ملفات لا اكثر، الدم يجب ان يكشف سافحه، والمال يعاد من سارقه، و المستقبل يرسمه الحاضر، وحاضر لا يشهد كشف القاتل و السارقين ان يبيني مستقبلا خاليا من مواجهة، فالجماعة يريدون سحب الناس حتى تنسج الجزيرة، فان كانت المظاهرات سلمية و الضحايا مئات القتلى و الوف الجرحى بعضهم اصبح معاقا، فكم سيكون العدد و كيف سيبدو المشهد لو بقي الاصرار الى مخالفة دعواكم كل جمعة؟



شامل حمد الله بردان

أربيل

الباججي في ذمة الله .. آمال وطاقات لم تستثمر

قبل سنوات قريبة صدر كتاب مذكرات المرحوم الدكتور عدنان الباججي وهو نجل رئيس الوزراء الاسبق مزاحم الباججي الذي لم يستطع تحقيق طموحاته في بناء وطن عراقي مستقر ان يعيش بخيراته وينتمي لعقمة العربي والإسلامي والدولي . وقد عجبت كثيرا بطاقت عراقيه مبدعة في مجال السياسة والدبلوماسية والعلاقات الدولية برغم ما تحمله من نشاط ذؤوب طوال عقود كان بإمكانها - مع بقية العقول العراقية الخيرة وهي كثيرة - ان تنشئ وتبني نظام حكم معتدل قوي مؤسساتي على رقعة وطن عزيز على اهله يعيش فيه العراقيون من الشمال الى جنوبيه بلا تمييز عرقي او طائفي او قومي ، لو لا الاجندات والظروف السياسية التي فرضت واقعا للأسف مريراً وكان ضحيته العراقيون عامة ومعهم تلك العقول الوطنية الخيرة التي لم تحقق اهدافها برغم كل عملها وجديتها وشعارتها . وقد عجبت اكثر حينما عملت ان المغفور له الباججي ساهم بفاعلية في وضع الاسس الصحيحة لانشاء دولة الامارات العربية المتحدة التي تعد اليوم نموذجا للتطور المؤسساتي والمدح الشعبي والاستقرار المجتمعي العام .. فيما طاقاتها البديعة ظلت مهاجرة وما زالت تغرد وتموت خارج سرب الوطن واداء ما عتبت لها ان تاتي متسلسلة بصورة خجول لا يمكن لها ان تظهر او تبصم في ظل حيلان تسيطر على المشهد لا تسمح لعراقنا وعراقيينا ان يستقروا ويعيشوا كبقية خلق الله بما منحهم الله من خيرات .. قبل سنوات وقبل ان يلغه المرض والظرف الذي ابعده خارج العراق ظهر الاستاد الباججي على شاشة احدى القنوات العراقية في سهرة رمضانية وقد ذكر جملة جميلة جدا رنت في قلبي وانقدت في فكري ، بعد ان قال : (من المؤسف ان يعيش العراقيون اما تحت نظام وكتاتوري او فوضوي ديمقراطية عارمة يلغها الفساد .. ان العراقيين يستحقون افضل من ذلك ولديهم من التاريخ والحضارة والخيرات والموارد البشرية والعقول والكفاءات ما يكفي لبناء بلد متحضر امن مستقر يعيش بسلام وامن) .. هذه الجملة التي قلبتني من جميع الجهات وجدتها فعلا وفقا لتطبيق على مجتمعتنا ودولتنا التي منها انطلقت كالتيف كتابي (فضائح الديمقراطية).

عمر قارب القرن منذ 1921 بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى يوم وافاه الاجل في 2019/ 11/17 بعيدا عن ارض الوطن الذي ولد وعاش فيه المرحوم الباججي واهبه وتمتني ان يكون مساهما في إعادة صياغة دستوره ونظامه الجديد بعد ان دمر خلال عقود طويلة . لكن القدر لم يتح له ذلك في ظل اجندات خارجية وظروف دولية وتزاعات اقليمية شديدة ضاع فيها تلمس الخيط الاسود من الابيض .. مما جعل بلدنا يفتقد الكثير من طاقته التي عطلت لاسباب عدة وعاشت بعيدا عن موطن اباتها واجدادها .. والفقيه الدكتور السياسي المخضرم عدنان الباججي واحد منهم وليس اخرهم .. لم هم مكوب طويل عريض مات منهم كثيرون على وجه عشق ويعد الوطن والآخرين ما زالوا ينتظرون في المهاجر والمغرب والمكابر ...



حسين الذكر

بغداد

منع درجات رفيعة ومسؤولين من الترشح للانتخابات

خبير لـ (الزمان) : مقترح القانون يحاكي مطالب المتظاهرين سعياً للتهدئة



سعد الحديدي



هشام الهاشمي

العديد والفرز البيدي كما يحق للمهجر التصويت في المكان الذي يقم فيه ويصوت لدايرته الانتخابية مستقلة تماماً عن التأثير برغبات الكتل السياسية . ومنها إضافة الى حق عراقيي الصابئة و آخر للايزيديين ولاكراد الفيلية و للشبك .

مؤكد ان (القانون يلزم باجراء عملية تقاطع الحصص للتصويت الخاص والعام و سحب بطاقة الناخب من المقترعين في التصويت الخاص بعد تصويتهم مباشرة وتعاد لهم عن طريق وحدتهم لاحقاً).

ويحسب الحديدي انه (لا يحق لأي نائب أو حزب أو كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال الى ائتلاف أو حزب أو كتلة أو قائمة اخرى الا بعد تشكيل الحكومة ولا يحق لأي فائز بالانتخابات ان يترشح وزيراً او لشغل منصب في درجة وزير بالدورة الانتخابية التي فاز فيها).

القانوني الانتخابات والمفوضية العليا للانتخابات الى اللجنة القانونية النيابية لاجراء اللازم بشأن القانونين . واعلن سعد الحديدي المتحدث باسم المكتب الاعلامي لرئيس الحكومة عن النقاط المهمة في قانون الانتخابات الجديد .

وقال الحديدي في تصريح امس ان (ابرز النقاط المهمة في قانون الانتخابات الجديد الذي صوت عليه مجلس الوزراء بجلسته صباحية و آخر للايزيديين والكراد الفيلية و للشبك). وأضاف (كما لا يحق للقضاة و أعضاء الادعاء العام و افراد القوات المسلحة و الاجهزة الامنية و أعضاء مجلس المفوضين و شاغلي المناصب العمليا في المفوضية وموظفي المفوضية الترشح للانتخابات).

ولفت النظر الى (استثناء من يدخل بقائمة مفردة من مبلغ

رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس



مظاهرة في ساحة التحرير ومقاتل جمعي الساحة

النقل : إستئناف تسيير قطارات فلوجة - بغداد

جامعة ديالى توقع عقداً لإنشاء بناية الأقسام الداخلية

ورصدت الـ (الزمان) (مظاهرات طلابية سلمية في بعقوبة وبلروز شارك بهما العشرات من الطلبة من مختلف المراحل الدراسية وهم يحملون اعلاما عراقية ويطالبون بإصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد ، فيما قامت قوات حفظ القانون بغرض اطواق امنية مشددة لتأمين المظاهرات).

فيما أعلنت دائرة صحة ديالى، عن (قيام ملاكاتها بحملة صحية تم خلالها تدقيق جميع المواد الغذائية من حيث إنتاج ونفاد وتدفيق الإجازات الصحية للمحال، نتج عنها إتلاف مواد منتهية الصلاحية).

وقال مدير اعلام صحة ديالى فارس الزراوي لـ (الزمان) (مجلس ان (قطاع بعقوبة الاول نظم حملة صحية تم خلالها تدقيق جميع المواد الغذائية من حيث إنتاج ونفاد وتدفيق الإجازات الصحية للمحال والبطاقات والشهادات الصحية للعمال وتبلغ اصحاب المحلات بضرورة الاهتمام بالنظافة الشخصية .) وأضاف الزراوي ، انه (تم

بغداد المركزية الساعة 8 صباحا بينما ينطلق من محطة بغداد المركزية الساعة 3/15 بعد الظهر ليصل الى محطة قطار الفلوجة الساعة 4/ عصر) وذكر البيان ان 30 (الشركة العامة لسكك الحديدية الشركات العريقة التي



توقيع عقد بناء أقسام داخلية في جامعة ديالى

نص قانون التقاعد الموحد الذي أقره البرلمان

صحة والمحاليين الى التقاعد وفقا لأحكام البند (ثانيا) من المادة (12) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014. تاسعا- يصرف للموظف المحال الى التقاعد ولديه خدمة لا تقل عن (25) خمس وعشرين سنة ومكافأة نهاية الخدمة وتحسب على أساس كامل الراتب الأخير والمخصصات مضروبا ب (12) المادة 5- يضاف ما يأتي الى نص المادة (21) من هذا القانون ويكون البنود (ثاني عشر، ثالث عشر) منها:-

المادة 21- الثاني عشر- يستحق المفضول السياسي غير المعين الراتب التقاعدي وفقا لأحكام هذا القانون إذا كانت لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (15) خمس عشرة سنة وعمره لا يقل (45) خمس وأربعين سنة. ثالث عشر- يحسب الراتب التقاعدي للمتقاعد المشمول بأحكام البند (اولا) من المادة (1) من هذا القانون على وفق المعادلة المنصوص عليها في البند (ثانيا) من المادة (21) مع إضافة نسبة تراكمية مقدارها

عشرة سنة، وفي كل الاحوال لا يصرف الراتب التقاعدي عن السن السابقة لتاريخ اكتماله السن المذكور. المادة 3- يعدل نص البند (ثانيا) من المادة (14) من هذا القانون ويكون على النحو الآتي:- ثالثا- لرئيس مجلس الوزراء تمديد الخدمة الوظيفية للموظف و اضافة اي عناوين وظيفية اخرى للعناوين الوظيفية المذكورة في البند (ثانيا) من هذه المادة، مع مراعاة ندره الاختصاص ونوعية الوظيفة وحاجة الدائرة الى خدماته.

المادة 2- يلغى نص المادة (13) من هذا القانون ويحل محله ما يأتي: 3-لا يمنع عزل الموظف او فصله او تركه الخدمة او استقالته او اقصاؤه من الوظيفة او فسح عقده او الاستغناء عن خدماته من استحقاقه الحقوق التقاعدية، ولا يصرف الراتب التقاعدي الا اذا كان قد اكمل (45) خمسا واربعين سنة من عمره، وفي كل الاحوال لا يصرف من المادة السابقة لتاريخ اكتماله السن المذكورة باستثناء حالات الاستشهاد والإحالة الى التقاعد لاسباب

بناء على ما اقره مجلس النواب طبقا لاحكام البند (اولا) من المادة (61) والبند (ثالثا) من المادة (773) من الدستور قرر رئيس الجمهورية (الزمان) (رقم () لسنة 2019 قانون تعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 المادة 1- يلغى نص المادة (10) (9) لسنة 2014 ويحل محله ما يأتي: المادة 10- اولاً- تتحتم حالة الموظف التي تقاعد في إحدى الحالتين الآتيتين:-

1- عند اكتماله (60) ستين سنة من العمر وهي السن القانونية للإحالة الى التقاعد عند النظر عن مدى خدمته. 2- اذا قررت اللجنة الطبية الرسمية عدم صلاحيته للخدمة.

ثانيا- يستثنى من أحكام البند (اولا) من هذه المادة ما يأتي: أ- المشمولون بقانون الخدمة الجامعية من الاساتذة